

ضمن التحضيرات لتنفيذ التعداد العام للمنشآت 2012

الإحصاء الفلسطيني يباشر بتدريب المشرفين والعدادين العاملين على تنفيذ تعداد المنشآت 2012

بدأ الإحصاء الفلسطيني صباح اليوم الأحد الموافق 2012/08/26 ولمدة 05 أيام بتدريب المشرفين والعدادين الذين سينفذون التعداد العام للمنشآت للعام 2012 ميدانياً، والبالغ عددهم 600 شخصاً بواقع 80 مشرفاً و 520 عدداً موزعين على 10 قاعات تدريب، وذلك بهدف اطلاعهم على آلية العمل وطريقة اجراء المقابلة والنماذج المستخدمة، وكذلك على الخرائط وكيفية استخدامها والية ترقيم المباني والمسكن والمنشآت، وعلى استخدام الأدلة والنماذج والتعريفات والتعليمات المستخدمة ، وكذلك على كيفية التعامل مع المواطنين أثناء المقابلة، وكذلك شرح الاستمارة الخاصة بالتعداد وكيفية تعبئتها.

وأشارت السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني في كلمتها لجميع المتدربين وزعت على جميع قاعات التدريب، أن هذا النشاط يأتي ضمن المراحل التحضيرية والاستعدادات الجارية لتنفيذ التعداد العام للمنشآت 2012، بعد ان تم الانتهاء قبل اسبوعين من تدريب مدراء التعداد والمنسقين، ودعت السيدة عوض، جميع المتدربين إلى ضرورة الاستفادة القصوى من هذه الدورة لما لها من اهمية في تنمية القدرات الفنية والإدارية للجميع مع الاشارة أن هذا التعداد هو التعداد الفلسطيني الخامس للمنشآت، بعد ان قام الإحصاء الفلسطيني بتنفيذ 4 تعدادات أخرى في السنوات 1994، 1997، 2004، 2007. وهو بمثابة عملية إحصائية ضخمة يتم تنفيذها بهدف توفير البيانات الضرورية لرسم وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، حيث تستخدم بيانات التعداد لأغراض التخطيط التنموي لكونها توفر بيانات إحصائية حول النشاط الاقتصادي، وبيانات عن أعداد المنشآت الاقتصادية موزعة حسب المناطق والنشاط الاقتصادي.

وأشارت السيدة عوض، أن الهدف من تعداد المنشآت 2012، هو حصر كافة المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012، عدا تلك المنشآت العاملة في أنشطة الزراعة النباتية. مما يساعد على توفير بيانات تعكس واقع هيكلية الاقتصاد الفلسطيني.

وأشار رئيس الإحصاء، أن الإحصاء الفلسطيني يعمل حالياً على استكمال جميع التحضيرات والأدوات اللازمة لتنفيذ التعداد، حيث من المتوقع ان تكون المرحلة القادمة مرحلة جمع البيانات من الميدان خلال شهري ايلول وتشرين اول 2012، اما عمليات التدقيق والترميز ومعالجة البيانات فنتم خلال الربع الاخير من عام 2012.

وأكدت السيدة عوض، إن جميع البيانات التي سيتم جمعها أثناء التعداد من الميدان هي لأغراض إحصائية فقط، طبقاً لقانون الإحصاءات العامة لعام 2000. مع التأكيد أن جميع الموظفين في التعداد والعاملين في الميدان يحملون هوية موقعة ومثبت عليها صورة شخصية ملونة تعلق على الصدر وهي تحتوي على اسم الموظف وطبيعة عمله.

وأشار رئيس الإحصاء الفلسطيني، إن التعاون مع الإحصاء الفلسطيني في تنفيذ التعداد العام للمنشآت 2012 هو الضمانة الأساسية لنجاح مسيرتنا الإحصائية والتي هي في مصلحتنا جميعاً لما توفره من بيانات علمية موثوقة عن اقتصادنا الفلسطيني لأهداف التخطيط والبحث والدراسة وبما يكفل المساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.